

## دولة تنزانيا

### خلفية عامة عن الدولة

الاسم الرسمي للدولة : جمهورية تنزانيا الاتحادية

الموقع الجغرافي :

تقع تنزانيا على الساحل الشرقي ، يحدها من الشمال كينيا و أوغندا ومن الجنوب الغربي زامبيا، ومن الجنوب موزمبيق و مالاوي ، ومن الغرب رواندا وبوروندي والكنغو الديمقراطية و من الشرق المحيط الهندي.

المساحة الإجمالية :

٩٤٥ ألف كم٢ تتضمن المساحة جزر مافيا ، وبيمبا ، وزنجبار (زنزبار حالياً).

طول الحدود : ٣٨٦١ كم

طول الشاطئ: ١٤٢٤ كم

الموارد الطبيعية:

الرصاص و الفوسفات و خام الحديد و الفحم و الماس و الأحجار الكريمة والذهب والغاز الطبيعي و النيكل.

المناخ:

يتنوع مناخ تنزانيا بين مداري على طول الساحل و معتدل في لمرتفعات.

العاصمة : دار السلام وهناك اتجاه لنقل العاصمة إلى مدينة دودوما

المخاطر الطبيعية :

تتعرض تنزانيا لفيضانات في الوادي الأوسط في الفصل المطير بالإضافة إلى الجفاف في بعض الأوقات وتعاني تنزانيا من التصحر و تهديد البيئة المائية.

السكان:

تعداد السكان: ٣٦ مليون نسمة (طبقاً لتقديرات يوليو ٢٠٠٣)

التركيب العمري للسكان:

١٤-٠ : ٤٤%

٦٤-١٥ : ٥٣,١%

٦٥ وما بعدها : ٢,٦%

معدل نمو السكان : ١,٧٢% (طبقاً لتقديرات يوليو ٢٠٠٣)

معدلات المواليد : ٣٩,٥ نسمة في الألف.

معدل انتشار الإيدز : ٧,٨%

نسبة السكان تحت خط الفقر : ٣٦%

الأديان المنتشرة :

الديانة المسيحية : ٣٠%

الإسلام : ٣٥% وإن كانت نسبة المسلمين في زنجبار تصل إلى ٩٩%

عقائد أهلية محلية : ٢٠%

اللغة الرسمية :

اللغة السواحيلية هي اللغة الرسمية و تعتبر اللغة الإنجليزية هي اللغة المستخدمة في التجارة و التعليم العالي و الشؤون الإدارية ، بالإضافة إلى اللغة العربية التي تنتشر في إقليم زنجبار.

### المؤشرات الاقتصادية:

- معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي : ٦,١% ( طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠٢ ).  
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بالقوى الشرائية : ٦٠٠ دولار ( طبقاً لتقديرات ٢٠٠٢ ).

نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي :

الزراعة : ٤٨,١%

الصناعة : ١٥,٤%

الخدمات : ٣٦,٥% ( طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠١ ).

العملة : الشلن التنزاني

سعر الصرف : دولار أمريكي = ٨٧٦,٤١ شلن

معدل التضخم : ٤,٨% ( ٢٠٠٢ )

القوى العاملة : ١٣,٥ مليون نسمة

توزيع القوى العاملة بالقطاعات :

الزراعة : ٨٠%

الصناعة و الخدمات : ٢٠% ( طبقاً لتقديرات ٢٠٠٢ )

### الشركاء التجاريين :

أهم الدول المستوردة من تنزانيا:

الهند : ١٥,٢%

اليابان : ١٢,٤%

هولندا : ٩,٢%

المملكة المتحدة : ٦,٨%

بلجيكا : ٦,٥%

كينيا : ٥,٩%

ألمانيا : ٤,٨%

أهم الدول المصدرة إلى تنزانيا:

الصين : ٧,٩%	جنوب أفريقيا: ١٢,٧%
الهند: ٦,٣%	كينيا : ٦,٦%
اليابان: ٤,٥%	المملكة المتحدة: ٦%
أستراليا: ٤% ( طبقا لتقديرات عام ٢٠٠٢ )	الولايات المتحدة : ٤%

### عضوية تنزانيا في المنظمات:

تعتبر تنزانيا عضواً في مجموعة ٧٧ و صندوق النقد الدولي و منظمة التوحيد القياسي و منظمة العمل الدولية و الانكتاد و اليونسكو و اليونيدو و اتحاد البريد العالمي و منظمة الصحة العالمية و بنك التنمية و التعمير .  
كما تعتبر عضواً في كل من :

- مجموعة الدول الأفريقية و دول الكاريبي و دول المحيط الهادي ACP.
- بنك التنمية الأفريقية AFDB
- جماعة تنمية جنوب أفريقيا ( السادك )
- المجموعة الاقتصادية لدول شرق أفريقيا EAC
- الاتحاد الأفريقي، منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها، و حركة عدم الانحياز .
- منظمة السياحة العالمية.
- منظمة الأغذية و الزراعة (الفاو)
- منظمة التجارة العالمية.
- Indian Ocean Rim Countries
- the Cross-Border Initiative (CBI)
- بالإضافة إلى عضويتها في عدد من الاتفاقات البيئية

### نبذة عامة عن دولة تنزانيا :-

تألفت دولة تنزانيا من اتحاد تنجانيقا و زانزبار و تبلغ المساحة الإجمالية لدولة تنزانيا ٩٤٥,٠٨٧ كم٢ ، و تعتبر دولة تنزانيا غنية بمواردها الطبيعية بما في ذلك الموارد المعدنية ، و بها بحيرة تنجانيقا أكبر و أطول بحيرة في إفريقيا كما أن بها أعلى جبال إفريقيا وهي جبال كلمنجارو و بحيرة فكتوريا التي هي ثاني أكبر بحيرة في العالم بالإضافة إلى العديد من البحيرات الأخرى ، و يبلغ طول الساحل الداخلي ٦٠,٠٠٠ كم٢ تغطي الغابات ما يعادل ٤٤ مليون فدان في حين تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بها ٤٠ مليون فدان.

### الثروات الطبيعية:

تعتبر دولة تنزانيا من الدول الغنية بمواردها الطبيعية ، حيث تعد خامس دولة أفريقية من حيث إجمالي الاحتياطي من المعادن. وبها احتياطي عال من الماس (٢,٦ مليون طن) واحتياطي الفحم يعادل ٣٢٤ مليون طن أما عن الحديد فيبلغ الاحتياطي منه ٨٥ مليون طن و النيكل ٤٠٥ الف طن و الفوسفات ١٠ مليون طن ، بالإضافة إلى توافر الأحجار الكريمة و اليورانيوم و النحاس و الجبس وتعتبر معظم تلك المناجم غير مستغلة باستثناء بعض حقول الغاز الطبيعي و الذهب و النيكل حيث تقوم باستغلالها بعض الشركات الأجنبية.

### التعدين :

تتمتع تنزانيا بتوافر الموارد الطبيعية ومنها الأحجار الكريمة وخاصة التنزانيت الذي تشتهر تنزانيا باستخراجه. و يعد قطاع التعدين من القطاعات الهامة فهو مصدر أساسي من مصادر النقد الأجنبي وخاصة بعد اشتراك القطاع الخاصة في الأنشطة التعدينية و لقد زادت حاصلات التصدير من المواد التعدينية من ١٥,١ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٥ إلى ٨٠,٤ دولار أمريكي عام ١٩٩٩. ومن الموارد الطبيعية الأساسية التي يتم استغلالها في الوقت الحالي الذهب و الأحجار الكريمة و الماس . كما يجري استخراج الذهب من عدة مواقع وهناك كذلك احتياطي فحم في الجنوب ، ومن المواد التعدينية الأخرى الملح و الرصاص و الجبس و الفوسفات.

### قطاع الغابات

تبلغ مساحة الغابات في تنزانيا ٤٤ مليون فدان . وهي مساحة تقرب من نصف مساحة الدولة الكلية. منها ٩٧% غابات . ويمثل قطاع الغابات ما يعادل ١٠% من النقد الأجنبي و ٩٠% من إجمالي الوقود المستخدم في الريف و المناطق الحضرية. ومن المنتجات الرئيسية التي يتم تصديرها شمع العسل ، و العسل والأخشاب والمنتجات الخشبية و عش الغراب .

### قطاع النقل و الاتصالات:

يلعب قطاع النقل والاتصالات دوراً هاماً حيث يتم نقل السلع و الخدمات بين مناطق الإنتاج و الأسواق. تعتبر الطرق البرية في تنزانيا في حالة لا يرثى لها حيث أن أغلبها غير ممهدة ، وهناك خطان رئيسان للسكك الحديدية ، خط رئيسي يربط تنزانيا بدولة كينيا و بوروندي و رواندا وأوغندا و يخدم سكان شرق الكونغو الديمقراطية . في حين يربط الخط الآخر تنزانيا و دول الجنوب مثل زامبيا. و من الجدير بالذكر أن الخطين يحتاجان للعديد من الإصلاحات.

أما عن النقل البحري فيعتبر ميناء دار السلام من أهم الموانئ حيث يخدم تنزانيا والعديد من الدول الحبيسة المجاورة وقد قام البنك الدولي بتخصيص مبالغ مالية لتحديثه. ويتم في الوقت الراهن في أعقاب البدء في برامج الإصلاح الاقتصادي تأسيس شبكة من الطرق المتكاملة و إعادة هيكلة قطاع السكك الحديدية و الموانئ و المطارات.

وتتمثل الطرق البرية الرئيسية في:

- أ - طريق يربط بين الشمال و الجنوب، ومن ثم يربط بين الحدود التنزانية مع كينيا وبين دار السلام.
- ب طريق شمالي غير ممهد يبدأ عند نامنجا ويمر بأروشا و دودوما ليربط بين زامبيا و تنزانيا عند ارنجا.
- ت طريق دار السلام وهو غير ممهد.
- ث طريق يربط الشرق بالغرب.
- ج - وهناك طريق يخدم جنوب تنزانيا ، ليربط البلاد بزامبيا و موزمبيق ومالاوي. كما يتفرع منه كُبري علوي يربط منطقة "بكوبا" برواندا و أوغندا.

### خطوط السكك الحديدية .

تربط خطوط السكك الحديدية التنزانية بين العديد من المناطق وتربط ما يعادل ١٤ إقليم من أقاليم تنزانيا ، بالإضافة إلى ربط البلاد بدول مجاورة مثل زامبيا و جمهورية الكونغو الديمقراطية و بوروندي و رواندا و أوغندا و كينيا. وهناك عربات لنقل البضائع تسير على خطي السكك الحديدية.

- النقل البحري :

هناك أربعة موانئ رئيسية منها دار السلام و متوارا و تنجا و زنبار . وتقوم تنزانيا بأنشطة الشحن من خلال شركات أجنبية باستثناء الشركة الصينية -التنزانية المشتركة ( SINOTASHIP ) التي عمل في هذا المجال .

### - النقل الجوي :

هناك ٦٣ مطار في تنزانيا تخدم النقل الداخلي و الخارجي. ومن المطارات الدولية مطار دار السلام و مطار كلمنجاو و زنبار . وقد حدث العديد من التطورات في مجال النقل الجوي، وهناك بعض شركات القطاع الخاص العاملة في هذا المجال ومن الخطوط العاملة في تنزانيا: الخطوط السويسرية و البريطانية و الكينية و الأثيوبية و المصرية والهندية و الإماراتية و خطوط طيران الخليج.

### الأحوال الاقتصادية لدولة تنزانيا:

يعتمد اقتصاد تنزانيا بشكل كبير على الزراعة التي تمثل أكثر من ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي ونحو ٨٥% من صادرات الدولة و يعمل بها ٨٠% من القوى العاملة وبالرغم من ذلك تمثل الأراضي الصالحة للزراعة ٤% فقط من المساحة الكلية نظراً

للظروف الجغرافية و المناخية . شهدت معدلات النمو تحسناً ملحوظاً في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٢ في مجالات الإنتاج الصناعي واستخراج المعادن وخاصة الذهب ولبترول و اكتشافات الغاز . وقد أدت الإصلاحات في القطاع المصرفي إلى نمو استثمارات القطاع الخاص و قد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣ ما يعادل ٥% مقارنة بما يعادل ٥,٦ % عام ٢٠٠١ و ٤,٩ % عام ٢٠٠٠ .

تعد دولة تنزانيا من الدول الأقل نمواً ، وإن كانت قد استطاعت إسقاط بعض الديون الخارجية عليها حيث استطاعت في مارس ٢٠٠٠ أن تحصل على تخفيض الديون الخارجية تحت مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) حيث تم تخفيض الدين الخارجي البالغ ٦,٥ مليار دولار بما يعادل ٤٥% . ويتم توجيه المبالغ التي كانت مخصصة لسداد الديون في الحد من الفقر و تمويل مشروعات الصحة و توفير مصادر المياه النقية و النهوض بالقطاعات الزراعية كما تعمل الحكومة التنزانية جاهدة من أجل وضع إطار تنظيمي للحد من سعر الفائدة و زيادة قابلية المؤسسات لإقراض صغار المقترضين .

تعتبر استثمارات القطاع الخاص (سواء الأجنبية أو المحلية) هي المحرك الأساسي لعملية التنمية حيث قامت الحكومة التنزانية باستحداث بعض الإصلاحات لإعادة الهيكلة تتضمن تلك الإصلاحات بعض التخفيضات في الأسعار وتحرير التجارة وإيجاد سياسة جديدة للاستثمار .

### **السياسة المالية و إصلاح الميزانية :**

تعتبر تغطية الإيرادات للنفقات ضئيلة جداً ومن ثم فإن تنمية إيرادات الدولة تعد محورياً من محاور الاهتمام وذلك من أجل تعزيز قدرة الحكومة على تمويل المشروعات والنهوض بعجز الميزانية ، و في هذا الصدد يتم التركيز في الوقت الراهن على رفع حصيلته الإيرادات قياساً بنسبة الإيرادات لإجمالي الناتج المحلي ،ومن ثم بحث إمكانية تعديل النظام الضريبي والعمل على ضبط التهرب و تقليل الإعفاءات الضريبية .

تهدف الحكومة إلى تنفيذ توصيات تقرير صندوق النقد الدولي الخاصة بتحديد أولويات وخطط إصلاح إدارة الإيرادات ، وتتمثل أهداف الحكومة و بالأخص فيما يتعلق بالمحيط الضريبي في إصلاح سلطة تحصيل الإيرادات التنزانية TRA من خلال وضع نظم لضرائب الدخل و تيسير الإجراءات الخاصة بضريبة القيمة المضافة ، حيث تعتزم الحكومة البدء بتطبيق ضرائب جديدة على الدخل يتم دخولها حيز النفاذ من ١ يناير ٢٠٠٤ على أن تكون المعدلات الجديدة للضريبة ملائمة بحيث تساهم في الحد من فقد الإيرادات. وكانت سلطة تحصيل الإيرادات التنزانية قد تم إنشائها في يوليو ١٩٩٦. أما عن السياسة الضريبية لتنزانيا فيتضح أن السلع الزراعية يتم فرض ضرائب عالية عليها مقارنة بالبلدان المجاورة. كما ان

هناك ضريبة تفرض على صادرات القطن بواقع ٢% . في حين أن غزول القطن يتم فرض ضرائب عليها بواقع ١% .

انتهجت تنزانيا برنامجاً متكاملًا من السياسات للحد من عجز الميزانية وتخفيض سعر الصرف المبالغ فيه و تحرير التجارة و التخلص من الأسعار الحكومية و الحد من القيود المفروضة على تسويق المنتجات و تحرير سعر الصرف و البدء في إعادة هيكلة القطاع المالي. أما عن معدلات التضخم فبالرغم من زيادة أسعار الوقود و المشروبات عام ٢٠٠٢ إلا أن معدلات التضخم لم ترتفع .

تلقت دولة تنزانيا مساندة و دعم اقتصادي يقدر بنحو ٩٦٣ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، وفي عام ٢٠٠٢ تلقت تنزانيا من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة (ايفاد) مبلغ ١٦ مليون دولار لدعم تنمية المزارعين الصغار بهدف تحسين الظروف المعيشية لما يقرب من ٤,٤ مليون منتج صغير و تاجر و عامل في شمال و جنوب تنزانيا.

**تعتبر القطاعات الرئيسية في الاقتصاد هي : الزراعة و السياحة و الاتصالات و التعدين و المصايد و التشجير و التصنيع و الطاقة .**

### الزراعة :

بالرغم من اعتماد الاقتصاد في الوقت الراهن على الزراعة التي تمثل ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي و يعمل بها ٨٠% من السكان إلا أن العوامل المناخية و الطوبوغرافية لا تتيح سوى زراعة ٤% فقط من المساحة الكلية، و تعتبر الزراعة هي المصدر الأساسي للمواد الخام التي تغذي قطاع الصناعة في تنزانيا . و يقوم القطاع الصناعي بإنتاج بعض السلع ذات القيمة المضافة للتصدير ومنها المنسوجات و الغزول ، و البن المصنع و الشاي ، السيزال و الحبال و الورق و بعض المنتجات الكيماوية.

تنقسم المحاصيل الرئيسية في تنزانيا إلى محاصيل غذائية معاشية و محاصيل نقدية و من المحاصيل المعاشية الذرة و الأرز و السرغوم و الذرة و الفول و الكسافا و البطاطس و قصب السكر، أما المحاصيل النقدية المخصصة للتصدير فتتقسم إلى محاصيل تقليدية و محاصيل غير تقليدية . و من المحاصيل التقليدية البن و القطن و السيزال و الشاي و الكاجو و التبغ و البرسيم. في حين تتمثل المحاصيل غير التقليدية في المكسرات و العنب و اللبيا و زهور القطف و بذور زيت النخيل و الفواكه و الخضراوات و السمسم.

تعمل الحكومة على جذب الاستثمارات لقطاع الزراعة خاصة وان هناك إمكانية لأن تصبح الدولة منتجاً رئيسياً للحبوب إذا ما تم استغلال البنية التحتية للري على الوجه الأمثل. و قد قام مركز الاستثمارات التنزاني بالعديد من الجهود في هذا الصدد حيث نجح عام ٢٠٠٠ في تبني ١٢٣ مشروعاً بعائد ٢٦٥ مليون شلن تنزاني.

تؤمن تنزانيا بأهمية قطاع الزراعة والخدمات في تحقيق النمو الاقتصادي و التطور، يعتبر تطور القطاع الزراعي في تنزانيا أمر هام لنمو التبادل التجاري، و خلق العمالة، و تحقيق التماسك الاجتماعي و حماية البيئة، من هذا المنطلق تعمل تنزانيا على اتباع سياسات الإصلاح

و تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية بالإضافة إلى أنها تبذل العديد من الجهود من أجل تحسين نفاذية سلعها الزراعية إلى الأسواق حيث تعتزم الحد من ارتفاع التعريفات الجمركية المفروضة على بعض السلع الزراعية كما تعتزم الحد من الدعم الموجه لصادرات القطاع الزراعي.

### الثروة الحيوانية

يتم تربية المواشي في المناطق قليلة الأمطار حيث لا تنتشر ذبابة التسييتسي . وتعتبر تنزانيا ثالث دولة أفريقية من حيث حجم الثروة الحيوانية بعد السودان و أثيوبيا، حيث تشير الإحصاءات الرسمية لتنزانيا إلى وجود ١٣,٧ مليون رأس ماشية، و ١١ مليون رأس من الماعز و ٣,٦ مليون رأس من الخراف. ويتم إنتاج ما يقرب من ٥٠٠,٠٠٠ طن لبن سنويا في حين يصل الاستهلاك من اللحوم إلى ٣٦٠,٠٠٠ طن سنوياً . كما يتم تصدير الجلود عالية الجودة إلى العديد من الأسواق . وبالرغم من الأعداد الهائلة التي تتمتع بها تنزانيا إلا أنه ليس هناك أية صادرات تذكر من المنتجات الحيوانية مثل اللحوم و الدهون ويرجع ذلك إلى الافتقار إلى صناعات تعبئة و حفظ اللحوم.

### الثروة السمكية:

تتمتع تنزانيا بإمكانيات إنتاجية مُبشرة حيث تنتشر المصايد السمكية في تنزانيا متمثلة في المياه المالحة و العذبة و المصايد السمكية ، ذلك أن تنزانيا تتمتع بسواحل واسعة على البحيرات و البحار ففي الشمال تقع بحيرة فكتوريا و هي أكبر بحيرة في القارة الإفريقية كما يحيط المحيط الهندي بالبلاد على طول الساحل الشرقي من الشمال للجنوب. و تشتهر تنزانيا بتصدير اسماك (الفيليه) إلى الاتحاد الأوروبي و الأسواق الأخرى. وفي عام ١٩٩٩ بلغت صادرات تنزانيا من الأسماك من المصايد الداخلية و السواحل الخارجية ما يعادل ١١,٣% من إجمالي الصادرات التنزانية ويمكن إرجاع الزيادة في صادرات السلع السمكية للتوسع في الاستثمارات الساحلية.

حجم الإنتاج السمكي في زيادة نتيجة للتوسع في الاستثمارات حيث يبلغ الإنتاج ٧٨٠,٠٠٠ طن متري من الأسماك . ويساهم قطاع صيد الأسماك في الاقتصاد بعدة طرق حيث يوفر فرص عمل و دخل أجنبي بالإضافة إلى كون الأسماك غذاء محلي. ويتم استخدام الاساليب التقليدية في الصيد وإن كان هناك مصانع و معدات حديثة (لا تتعدى نسبتها ٠,٤%) و يبلغ معدل نمو القطاع ٣,١% سنوياً.

### الصناعة :

يعتبر قطاع الصناعة التنزاني واحداً من أفقر القطاعات الصناعية في القارة الأفريقية حيث يشغل ٨% فقط من الناتج المحلي الإجمالي و تبلغ نسبة السكان المشتغلين بالصناعة ١٨% من إجمالي العمالة التنزانية، و تتمثل الصناعات الأساسية المقامة في تنزانيا في بعض الصناعات الغذائية القائمة على السلع الزراعية: (السكر و البيرة و السجائر و غزول السيزال)



، بالإضافة إلى بعض الصناعات القائمة على الماس و مناجم الذهب و الأحذية و الأسمنت و المنسوجات و تكرير البترول و المنتجات الخشبية و الأسمدة و الملح .

يبلغ معدل نمو القطاع الصناعي : ٨,٤% (طبقاً لتقديرات عام ١٩٩٩)، و قد قام كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمد يد العون و توفير التمويل اللازم لإعادة تأهيل البنية التحتية المتهاكلة. و قد تأثر مؤخراً بانخفاض مصادر الطاقة المائية الذي نتج عن انخفاض الأمطار . كما أن الافتقار إلى العملات الأجنبية و سوء الإدارة يحول دون حصول المصانع على احتياجاتها من المعدات و قطع الغيار اللازمة بما يحد من السعة الإنتاجية للمصانع بما يعادل ٣٠%.

تعمل الصناعات المقامة في تنزانيا على إنتاج السلع التي يمكن أن تحل محل الواردات لتوفير العملات الأجنبية. و يعتبر النمو في هذا القطاع رهين بتوفير مصادر آمنة للطاقة . أدى انتشار أنشطة الخصخصة إلى النهوض بقطاعات بعينها منها تطور إنتاج البيرة و الدقيق و الأسمنت و منتجات الألومنيوم و البطاريات الجافة. و قد قامت الحكومة بتحديد منطقتين للإنتاج الخاص بالتصدير.

تعتمد تنزانيا على موارد طاقة متعددة تتمثل في الغاز الطبيعي و الطاقة المائية و الحرارية و الفحم و الطاقة الشمسية و طاقة الهواء. و إن كانت معظم تلك المصادر غير مستغلة على الوجه الأكمل حتى الآن ، و تعمل تنزانيا على استغلال موارد الطاقة الكامنة بها و إحلالها محل وارداتها من الوقود بحيث تم التفكير في إنشاء خط غاز طبيعي يربط سونجو-سونجو بدار السلام لإمداد المنطقة بمصدر آمن للطاقة في المستقبل.

### السياحة :

تتمتع تنزانيا بالعديد من المناظر الخلابة مما يساعدها على استغلال موقعها في جذب الزائرين من دول العالم. و لا تتركز السياحة في الجزر الصغيرة التابعة للدولة فحسب بل تمتد لتشمل تنزانيا كلها حيث تنتشر فصائل الحيوانات النادرة و حدائق الحيوانات البرية و من ثم فإن هناك اهتماماً واسعاً بنشاط السياحة.

تسهم السياحة بما يعادل ١٦% من الناتج المحلي الإجمالي. (طبقاً لتقديرات عام ١٩٩٩) .

### الاستثمار

تعتبر فرص الاستثمار في تنزانيا متاحة حيث الموقع المتميز و القوى العاملة ، كما أن الدولة تعتبر من الدول الأفريقية القليلة التي تتمتع بالسلام و الاستقرار . قامت تنزانيا في ١٩٩٧ بإصدار قانون للاستثمار لتشجيع الاستثمارات الأجنبية كما تم إنشاء مركز الاستثمارات التنزاني الذي يقوم بتحديد الفرص الاستثمارية الممكنة و يساعد المستثمرين في تخطي العقبات كما قامت تنزانيا بإنشاء بورصة لها في دار السلام . و من الجدير بالذكر أن معظم الاستثمارات المحلية و الأجنبية تنجذب إلى قطاعات التعدين و السياحة .

تتمتع تنزانيا بالعديد من الخصائص التي تجعلها أهلاً لجذب الاستثمارات الأجنبية حيث وفرة المصادر الطبيعية و الموقع الجغرافي المتميز ، و المعادن و الأحجار الكريمة، و الغاز

طبيعي. وقد تم تأسيس مركز ترويج للاستثمارات IPC يكون مسؤولاً عن تنسيق وتنظيم و مراقبة الاستثمارات المحلية والخارجية في تنزانيا . يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الجاذبة للاستثمارات وبالأخص السياحة الطبيعية.

ساعدت حوافز الاستثمار الممنوحة على جذب العديد من الاستثمارات واسعة النطاق وخاصة في مجال التعدين حيث وصلت الطاقة الإنتاجية للذهب ٣٠٠ ألف طن سنوياً . كما أن هناك توسعات في إنشاء الفنادق و المنتجعات وفي تنزانيا . و لتشجيع الاستثمارات تعمل الحكومة على تحسين مناخ الاستثمار من خلال تعديل النظم الضريبية ، و تعويم سعر الصرف و التصريح بإنشاء مصارف أجنبية، و إنشاء مركز لتشجيع الاستثمارات للحد من الإجراءات الروتينية.

#### حوافز الاستثمار:

- يتم إعفاء المشروعات في طور الإنشاء من الرسوم الجمركية و كذا من كافة رسوم الاستيراد و الرسوم المشابهة المفروضة على الماكينات ، والمواد الخام و السلع الضرورية المطلوبة لإنشاء المشروع.
- كما يتم إعفاء المواد الخام المستخدمة في المشروعات المحلية من كافة رسوم الاستيراد.
- يتم إعفاء السلع التي يحتاجها الموظفين الأجانب الذين يعملون بمشروع تمت الموافقة عليه من رسوم الاستيراد خلال ستة شهور من تاريخ البدء بتنفيذ المشروع.
- يتم إعفاء السلع تامة الصنع للمشروعات المحلية التي تم إجازتها من رسوم التصدير و الضرائب المماثلة.
- يتم إعفاء المستثمر من ضرائب الدخل لمدة ثلاث سنوات .
- يتم السماح للمستثمرين بتحويل أرباحهم بعد سداد الضرائب المقررة وتحويل العائد إلى بلاده.

#### برنامج الاصطلاح الاقتصادي

تسعى تنزانيا إلى تحقيق التوازن بين القطاع العام و القطاع الخاص من خلال تأسيس المجلس القومي التنزاني لرجال الأعمال والذي يجمع بين مسئولين رفيعي المستوى في الحكومة و القطاع الخاص لتنسيق الأعمال. وقد قامت تنزانيا في عام ١٩٨٦ بتبني برنامجاً للإصلاح الاقتصادي و الهيكلي يتم دعمه من خلال البنك الدولي ، و كان يهدف هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخلق بيئة مواتية للانتعاش الاقتصادي.

وبالفعل أدى انتهاء الحكومة لهذا البرنامج إلى استقرار الاقتصاد الكلي إلى حد كبير، حيث انخفضت معدلات التضخم بشكل ملحوظ و كذا اعتدلت ميزانية الحكومة بالإضافة إلى بعض الإصلاحات في القطاع المالي . ومن الأهداف التي عنى بها برنامج الإصلاح زيادة ربحية المحاصيل النقدية من خلال استحداث قنوات متعددة لتسويق السلع التنزانية في الخارج

و الداخل و إتاحة الفرصة للاستفادة من حصيلة صادرات تلك السلع كما تم السماح للقطاع الخاص بالدخول في أنشطة التسويق.

وقد ركزت الإصلاحات الأساسية على إعادة الهيكلة وخصخصة الاستثمارات الوطنية وخلال عام ١٩٩٨/١٩٩٩ تم خصخصة ٣٦ شركة و في الشهور الماضية تم التركيز على المرافق و البنية التحتية و المشاريع التجارية الكبيرة، و من الشركات التي تم خصصتها: هيئة المياه، و شركة سكة حديد تنزانيا TRC، و شركة كهرباء تنزانيا TANESCO، و شركة تنزانيا للاتصالات TTCL، و شركة الطيران التنزاني ATC .

و نتيجة لنجاح الدولة في خصخصة العديد من المشروعات بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام ٢٠٠١ ما يقرب من ٢٢٤,٤ مليون دولار أمريكي في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي لتنزانيا عام ٢٠٠٢ ما يقرب من ٩,٤ مليار دولار أمريكي .

### التجارة الخارجية مع العالم

تنتهج تنزانيا في الوقت الراهن سياسات تحرير التجارة و من ثم سمحت لمستوردي القطاع الخاص بممارسة الاستيراد منذ عام ١٩٨٤، و تقوم السلطات الجمركية بالإشراف على كافة الواردات و الصادرات. تساهم التجارة بشكل مباشر في الاقتصاد القومي حيث تسهم بما يعادل ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي. و تبلغ قيمة صادرات تنزانيا للعالم ٨٦٣ مليون دولار (طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠١) و قد استطاعت تنزانيا أن ترتفع بصادراتها من السلع و الخدمات و من المتوقع ان ينخفض العجز في الميزان التجاري التنزاني مع بدء مشروع التعدين الجديد.

تتمثل الصادرات الأساسية للدولة في: البن و الكاجو و الشاي السيزال و القطن و بعض المصنعات و التبغ و المعادن خاصة الذهب. و تتجه صادرات تنزانيا في الغالب إلى الهند و بريطانيا و ألمانيا و هولندا و اليابان و تصل نسبة صادرات تنزانيا إلى أوروبا ٣٠% و تبلغ نسبة صادراتها إلى الهند و اليابان و الدول الآسيوية الأخرى إلى ٣٠% في حين تمثل نسبة الصادرات إلى الدول الأفريقية الأخرى و على رأسها كينيا و زيمبابوي ٢٠% و تبلغ نسبة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية ٥% في حين تبلغ نسبة الصادرات إلى أمريكا اللاتينية و العالم ١٠%.

في حين تتمثل الواردات الرئيسية في الماكينات و وسائل النقل و المنسوجات و الملابس و مواد البناء و الأسمدة و الأدوية و الكيماويات و منتجات البترول و الأغذية و المشروبات . و على مستوى الإقليمي تستمد تنزانيا ٣٠% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي و ٢٠% من الدول الآسيوية و ١٥% من الولايات المتحدة و ٣٥% من باقي دول العالم. و تعد دولة جنوب إفريقيا هي المصدر الأساسي لواردات تنزانيا و يبلغ نصيبها من الواردات التنزانية ٨% . و تمتد أوروبا تنزانيا بما يعادل ٣٠% من وارداتها في حين تستورد تنزانيا من الدول الإفريقية

٢٠% و الدول الآسيوية ١٥% وتستورد من الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٣٥% من الواردات التنزانية.

و تعمل تنزانيا على تشجيع القطاع الخاص على تصدير سلعاً غير تقليدية . ويتم السماح بالاستبقاء على ٣٥% من حصيلة الصادرات للاستخدام الشخصي للمصدر. وتقوم تنزانيا بتصدير المنتجات الزراعية و تبلغ نسبة صادرات السلع التقليدية مثل البن ٥٠% من إجمالي الصادرات . وفي المقابل تقوم تنزانيا باستيراد احتياجاتها اليومية من السلع الضرورية بما يفوق حجم استيرادها للسلع التكنولوجية. ومنذ السبعينات تعاني تنزانيا من عجز في الميزان التجاري مع العالم. كما أن تنزانيا تعتبر من الدول التي تتمتع بالتصدير إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بحرية دون وجود حصص كمية وذلك في ظل برنامج AGOA .

### النظم التجارية و الجمركية في تنزانيا

في السبعينات كانت حكومة تنزانيا تلجأ للقيود التجارية كأدوات أساسية لتحقيق التنمية حيث كان يتم التحكم في الواردات من خلال نظام تراخيص الاستيراد و التصدير. وقد عانت تنزانيا من انعدام التوازن خلال الثمانينات حيث أدت القيود المفروضة على حركة التبادل التجاري إلى العديد من المشكلات الاقتصادية إلى أن بدأت عملية التحرير الاقتصادي.

ثم تم التخلص التدريجي من القيود المفروضة على الواردات و الصادرات حيث تم السماح في ١٩٨٥ للمصدرين بالاستفادة من حصيلة الصادرات في استيراد ما يحتاجون إليه من مدخلات ، ثم تم في عام ١٩٩٣ إلغاء العمل بنظام تراخيص الاستيراد والتصدير ثم تم الإلغاء التام لتراخيص الاستيراد عام ١٩٩٩ .

أدى تحرير التجارة التنزانية إلى نقلة هائلة في الدخل استفاد منها صغار المزارعين و المشروعات الصغيرة و القطاع غير الرسمي، في نفس الوقت أدى التوسع في سياسات التحرير التجاري و سياسات تحرير سعر الصرف إلى الزيادة في الاستيراد و زيادة الرسوم الجمركية و الحد من الضرائب الداخلية المفروضة ، ومن الأهداف العامة في خطة تنزانيا للتنمية في الوقت الراهن الحد من الضرائب المفروضة على الاستيراد و زيادة حوافز التصدير.

في الوقت الراهن يتم إعفاء السلع الضرورية من الرسوم الجمركية إعفاءً تاماً ومن السلع التي تتمتع بالإعفاء الأدوية و المواد الخام و الجرارات الزراعية و الأسمدة و الصبغات.

في مجمل الأمر تخضع كافة الواردات التنزانية (غير المعفاة) لسداد الرسوم الجمركية و ضريبة القيمة المضافة . وتسعى تنزانيا لترشيد الإعفاءات الجمركية المطبقة حيث تعتزم

الحكومة اتخاذ عدد من التدابير و الإجراءات للحد من الإعفاءات الممنوحة منذ ١٩٩٧. حيث تعتزم الحكومة التقدم بتعديلات على قانون التعريفات الجمركية و قانون الضرائب. ذلك انه في الوقت الراهن يتم منح العديد من الإعفاءات للعديد من الأسباب ومنها بعض الاعترافات الاجتماعية ، وبعض الاتفاقات مع الجهات الدولية و بعض الاتفاقات الثنائية.

### **متطلبات الترقيم و التعبئة:**

تعتزم تنزانيا تطوير المتطلبات الخاصة بالتغليف و التعبئة و من ثم قامت بإعداد لجان مختصة تعمل على إعداد قوائم للمتطلبات الصحية للقطاعات التالية: الأغذية و الزراعة و المنسوجات و الأدوية و العقاقير.

كما أن هناك عدد من المعايير الإجبارية المطبقة على بعض السلع وهي متطلبات أمنية و صحية و من ذلك المعايير الخاصة بالسكر الأبيض المكرر و المواد المضافة على الأغذية و معايير الألبان و البترول و المياه المعدنية و مياه الشرب المعبأة و الجلود و الأسمنت و المعكرونة و إطارات السيارات و الحافلات. وقد قامت الحكومة التنزانية بإصدار قرار رقم ٦٧٢ لسنة ١٩٩٨ وهو يعطي الحق لمكتب المعايير التنزاني بفحص الواردات التي تخضع للمعايير الإلزامية قبل دخولها السوق.

و هناك عقد بين شركة كوتكنا وهي شركة تعمل في مجال الفحص المسبق و الحكومة التنزانية ينص على توفير الشركة للمعونة الفنية و بناء القدرات التنزانية. حيث تعمل تنزانيا بتطبيق نظام الفحص المسبق لكافة السلع التي تزيد قيمتها عن ٥٠٠٠ دولار أمريكي.

### **هيكل التعريفات الجمركية:**

يتسم هيكل التعريفات في تنزانيا بعدم التوازن و عدم المساواة في مستوى الحماية الذي تتيحه التعريفات الجمركية حيث أن هيكل التعريفات الحالية يفرض نسب عالية على المواد الخام و المدخلات الوسيطة في حين يفرض معدلات تعريفات منخفضة على السلع تامة الصنع مما يعنى ضمناً وجود ضريبة خفية على المنتجات المحلية و على المنتجين المحليين للسلع النهائية و بخاصة السلع الاستهلاكية . و يلاحظ أن التعريفات الجمركية لتنزانيا تصاعدية.

و هناك بعض المشكلات التي تواجهها تنزانيا فعلى الرغم من أن متوسط التعريفات الجمركية ١٦,١% إلا أن هناك بعض السلع التي يفرض عليها رسوم عالية جداً بالإضافة إلى أن هناك فارق كبير بين الرسوم المطبقة بالفعل و بين سقف الرسوم المبلغه لمنظمة التجارة العالمية حيث تصل الرسوم المربوطة على بعض السلع إلى ١٢٠% على منتجات مثل غزول الحرير و عربات القطارات و الانتيكات التي يزيد عمرها على ١٠٠ سنة.

ويعتمد هيكل التعريف الجمركية على درجة التصنيع حيث يفرض رسوم أقل على السلع الاستثمارية و أعلى منها على السلع الاستهلاكية بهدف تشجيع الإنتاج المحلي والتصدير.

### علاقت تنزانيا التجارية مع العالم الخارجي :

تعتمد تنزانيا في اقتصادها على تحسين علاقاتها و تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة و العالم ككل ، و لقد عمدت تنزانيا إلى الاتفاقيات الثنائية وهي الآن طرف في ١١ اتفاقية ثنائية مع دول مثل الجزائر و بوروندي و جمهورية الكونغو الديمقراطية و العراق وروسيا و كينيا و باكستان و رواندا و السودان و أوغندا ، و هناك ترتيبات يتم دراستها مع مصر و ملاوي و موزمبيق و زامبيا و زيمبابوي .

كما دخلت تنزانيا في اتفاقيات ثنائية لحماية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية مع دول مثل ألمانيا و هولندا و سويسرا و المملكة المتحدة . كما وقعت تنزانيا اتفاقية منع الازدواجية الضرائب المفروضة مع الدانمارك و الهند و إيطاليا و النرويج و السويد.

وتستفيد تنزانيا في الوقت الراهن من كونها مصنفة ضمن الدول الأقل نمواً في إطار برنامج المساعدات الفنية حيث تطالب تنزانيا الدول المتقدمة بتوفير الفرص لنفاذ الصادرات التنزانية إليها.

فيما يلي آخر تطورات الموقف بين تنزانيا وبعض الدول:

#### تنزانيا والصين :

تقوم الصين بتحديث خط سكة حديد بين تنزانيا - و زامبيا (تان - زام) الذي تم إنشاؤه في يوليو عام ١٩٧٥ ، وتشارك الصين في إعادة هيكلة وتحديث أسطول القطارات وإعداد الورش ، فضلاً عن تصميم وإقامة خط سكة حديد "أروشا" الذي سوف يحقق النمو الاقتصادي في منطقة البحيرات العظمى.

#### تنزانيا والولايات المتحدة

وقعت الحكومة التنزانية عام ٢٠٠٢ اتفاقاً مع الولايات المتحدة تقوم الولايات المتحدة بموجبه بمنح مساعدات فنية لبناء قدرات تنزانيا فيما يتعلق بالحرب المعلنة على الجرائم المالية و الاقتصادية وخاصة تلك المرتبطة بغسيل الأموال و تمويل الإرهاب .

## تنزانيا و الاتحاد الأوروبي :

وقعت تنزانيا في يونيو ٢٠٠٣ مع الاتحاد الأوروبي على اتفاقية تقوم بموجبها بلجيكا بمنح مبلغ ٤٤ مليون يورو لبرنامج تنقية المياه في تنزانيا ، كما سيمول هذا البرنامج بمبلغ ٣٣,٧ مليون يورو من صندوق التنمية الأوروبي.

كما تؤمن تنزانيا بأهمية التعاون على المستوى الإقليمي . حيث بدأت باتحاد شرق أفريقيا وهو اتحاد ثلاثي يضم كينيا وتنزانيا و أوغندا ، بالإضافة إلى كونها عضواً في تكتل السادك Southern African Development Community ، و مبادرة عبر الحدود CROSS BORDER INITIATIVE و منظمة الوحدة الأفريقية، ورابطة حافة المحيط الهندي للتعاون الإقليمي (IOR\_ARC) .

## **تجمع السادك ( جماعة تنمية الجنوب الإفريقي )**

نشأت هذه الجماعة عام ١٩٨٠ تحت اسم مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الإفريقي وكان عدد الدول المنضمة إليها وقتئذ حوالي ٩ دول و أصبح عدد هذه الدول في التسعينات ١١ دولة بعد انضمام ناميبيا ومدغشقر إلى تنزانيا و زامبيا و زيمبابوي و أنجولا وموزمبيق و بتسوانا وليستو و سوازيلاند و ملاوي ، وكلها أعضاء في الكوميسا فيما عدا تنزانيا وموزمبيق . و تحول هذا التجمع إلى جماعة تنمية الجنوب الإفريقي عام ١٩٩٢ وكان الهدف منه حينها هو تقليل الاعتماد على جنوب إفريقيا بالإضافة إلى تحقيق التنمية في كل القطاعات حيث يعد سادك نموذجاً للتعاون القطاعي بأن تختص كل دولة من الدول الأعضاء بمسئولية محددة عن قطاع معين فقد كانت زيمبابوي مسؤولة عن الأمن الغذائي في المنطقة ، أما أنجولا فكانت مسؤولة عن مشروعات الطاقة ، في حين كانت مهمة سوازيلاند تتركز في تدريب القوى العاملة ، بينما كانت بتسوانا تقوم بمهمة الأبحاث بهدف القضاء على أمراض الحيوان ، أما ليستو فكانت تهتم بأبحاث التربة وأخذت تنزانيا على عاتقها عبئ التنمية الصناعية إلى جانب اهتمام ملاوي بمجال تنمية الثروة السمكية و الغابات و حيوانات الرعي ، واقتصر دور ناميبيا على مجال التعدين وموزمبيق على مجال النقل و المواصلات وذلك لما لها من موقع إستراتيجي في المنطقة حيث تطل على المحيط الهندي و بالتالي تمر عبر موانئها عمليات التجارة للدول الحبيسة في المنطقة للعالم الخارجي خاصة زيمبابوي وبتسوانا وزامبيا .

يهدف التجمع إلى رفع الفقر عن سكان الإقليم و تحقيق النمو الاقتصادي و تحسين مستويات المعيشة لسكان جنوب إفريقيا و مساندة الفئات الاجتماعية الفقيرة من خلال تحقيق التكامل في الإقليم بالإضافة إلى تحقيق تكامل المؤسسات السياسية و تعزيز الأمن و السلام من خلال الاعتماد على الذات و التعاون المشترك للدول الأعضاء كي يتم التوظيف الكامل والاستغلال الأمثل للموارد في الإقليم.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه الدول الأعضاء أقل اعتماداً على جنوب أفريقيا في بعض القطاعات و خاصة النقل والمواصلات إلا أن تجارتهم مع جنوب إفريقيا تزايدت بشكل

كبير وتسيطر جنوب إفريقيا على جماعة السادك خاصة وأنها تمثل ٣١% من سكان التجمع علاوة على أنها تحظى بما يعادل ٧٨% من الناتج القومي الإجمالي للجماعة ويزيد من سيطرتها أن دول المجموعة لا تمتلك موانئ وتعتمد في نقل كل صادراتها على موانئ جنوب إفريقيا ، كما تزداد درجة اعتماد جنوب إفريقيا على جيرانها الذين يمثلون بالنسبة لها سوقاً إقليمياً واسعة لتصريف منتجاتها.

قد حققت جماعة السادك مظاهر نجاح تتمثل في سياسات التكامل الإقليمي ، حيث أصبح متوسط عجز الموازنة العامة في دول التجمع ٦% من الناتج القومي الإجمالي و لا يتعدى التضخم ٩% كما أحرزت " السادك" متوسط معدل نمو اقتصادي وصل إلى ٤,١% عام ١٩٩٦ و قد نجحت السياسات القطاعية أيضاً في تنمية قطاع المعادن ، أما بالنسبة للتجارة البينية بين دول السادك فقد زادت من ٧,٥% عام ١٩٩٥ إلى ١٢% عام ١٩٩٨ .

### عضوية تنزانيا في جماعة شرق أفريقيا EAC

تسعى تنزانيا لتوسيع اتفاق التعاون المبرم بينها وبين كل من كينيا و أوغندا بشأن تأسيس جماعة شرق أفريقيا والتي هي منظمة إقليمية مقرها "أروشا" في تنزانيا حيث كانت اتفاقية كمبالا أول محاولة جدية لتنزانيا و أوغندا و كينيا لخلق خطة تكامل اقتصادي . ويبلغ عدد سكان الجماعة ٨٣ مليون نسمة، تهدف تلك الجماعة لتعزيز نطاق التعاون بين الدول الأعضاء في العديد من المجالات والتي منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تحقيق الأهداف المشتركة.

وقد بدأ تكتل شرق أفريقيا يتخذ شكله الراهن كخطوة لتعزيز التعاون الاقتصادي في الإقليم في ١٥ يناير ٢٠٠١ . وقد تم إعلان الاتحاد الجمركي بين الدول الثلاث في ٢٠٠٤ ، وقد قامت جماعة شرق أفريقيا بوضع إطار قوي للشراكة الاستراتيجية مع العديد من الكيانات المانحة الدولية للحصول على الدعم المالي و الفني ومن تلك الجهات البنك الدولي ، و الاتحاد الأوروبي و بنك الاستثمار الأوروبي و بنك التنمية الأفريقي و وكالة التنمية الدولية السويدية (سيدا) ، و اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ، والوكالة الألمانية للتعاون الفني ، و بنك تنمية شرق أفريقيا، وكالة تنمية المملكة المتحدة، والوكالة النرويجية للتنمية و وكالة التنمية الهولندية. ذلك أن الهدف الأساسي للجماعة هو تأسيس قاعدة مشتركة للعلاقات الطيبة مع شركاء التنمية، كما تنوي جماعة شرق أفريقيا تعزيز علاقاتها ببعض الدول من خلال مذكرات التفاهم ومنها فرنسا و الهند و فنلندا .

بعض أوجه النجاح التي تحققت بالفعل لجماعة شرق أفريقيا:

- ❖ أصبح من السهل تحويل عملات أي من كينيا و أوغندا و تنزانيا إلى عملة الدولة الأخرى بالإضافة إلى القيام بالإعداد لوضع ترتيبات مالية أخرى.
- ❖ دخل الاتحاد الجمركي بالفعل حيز التنفيذ من تاريخ في ٢٠٠٤ .
- ❖ فتحت بورصة نيروبي أبوابها أمام المستثمرين من تنزانيا و أوغندا بحيث أصبح من السهل على رجال الأعمال في البلدين شراء أسهم في الشركات الكينية.
- ❖ تم بالفعل إقرار جواز سفر موحد للجماعة.



## عضوية تنزانيا في الكوميسا و انسحابها منها:

كانت تنزانيا عضواً في اتفاقية السوق المشتركة للشرق و الجنوب الأفريقي التي تضم ٢٠ عضواً وإن كانت قد انسحبت في عام ٢٠٠٠ وطبقا للسلطات التنزانية اضطرت تنزانيا للانسحاب من الكوميسا لتوفير تكلفة الاشتراك السنوي في المنظمة . كما أن التطبيق الفعلي للإعفاءات التفضيلية التي تعهدت تنزانيا بمنحها في إطار الكوميسا أثبت صعوبته مما دفع السلطات التنزانية إلى إعلان نواياها في الانسحاب من اتفاقية الكوميسا في أواخر عام ٢٠٠٠ حتى لا تضطر إلى إلغاء الهامش التفضيلي للتعريفية الجمركية، بالإضافة إلى ذلك فقد اضطرت تنزانيا إلى فرض إجراءات تمييزية منها فرض الرسوم المؤقتة على الواردات مما حد من شفافية النظام وذلك نتيجة لوجود صعوبات في الميزانية .

## العلاقات التجارية بين مصر و تنزانيا

### العلاقات الثنائية المصرية التنزانية:

تتميز العلاقات المصرية التنزانية بعلاقات تاريخية وثيقة ، حيث أن تنزانيا إحدى دول حوض النيل ، ويوجد تعاون متميز حيث إن هناك لجنة مشتركة بين البلدين تجتمع بين الدولتين لتدعيم أواصر العلاقات التجارية و الاقتصادية والثقافية وغيرها من أوجه التعاون الشامل بين البلدين.

انطلاقاً من سعى مصر لفتح الأسواق الأفريقية أمام المنتجات المصرية في يوليو ٢٠٠٣ اتفق وزير التجارة و الصناعة التنزاني مع د. يوسف بطرس غالي وزير التجارة المصرية على ضرورة إقامة منطقة تجارة حرة في البلدين بهدف دعم الاستثمارات و التعاون التجاري ، حيث تعد أفريقيا هي الامتداد الطبيعي لتشجيع حركة التجارة.

في أكتوبر ٢٠٠٢ ، تم توقيع اتفاقية لإنشاء مجلس أعمال تنزاني مصري بين جمعية رجال الأعمال المصريين و اتحاد غرف التجارة و الصناعة و الزراعة التنزاني ، كما تم بحث اتفاقية خاصة بتبادل الإعفاء الجمركي بين البلدين . كما تم بحث التعاون بين هيئة قناة السويس وشركاتها مع هيئة ميناء دار السلام وكذلك برامج التدريب التي تتم في الأكاديمية العربية للنقل البحري بالإسكندرية.

في مارس ٢٠٠٠ بحثت الهيئة العامة للاستثمار سبل إقامة مشروعات مشتركة بين البلدين وفي مقدمتها الصناعات الغذائية والتعدينية والزراعية، وكذلك تزويد تنزانيا بالتكنولوجيا المصرية و المساعدة و تأهيل الكوادر الفنية المطلوبة للصناعة في تنزانيا. تعد تنزانيا من الدول المرتبطة باتفاقيات فيما بينها وبين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا، حيث تستفيد من الخبراء المصريين و المعونات الفنية المقدمة من مصر بهذا الخصوص خاصة في مجال الصناعات المعدنية و الفلزات. هناك لجنة عليا مشتركة بين البلدين تركز تلك اللجنة على تشجيع التعاون بين القطاع الخاص في البلدين وإيجاد حلول للمسائل المتعلقة بالنظم الضريبية و تعديلها بشكل يسمح بتوثيق العلاقات التجارية .

في مايو ١٩٩٩ وقعت مصر و تنزانيا ومنظمة الفاو البرنامج الخاص للأمن الغذائي في تنزانيا في إطار دعم سياسات الأمن الغذائي التي أكدتها أهداف مؤتمر القمة العالمي للغذاء الذي عقد في روما عام ١٩٩٦. في عام ١٩٩٧ أكدت مصر وتنزانيا أهمية تسيير خط ملاحى منتظم يخدم حركة التجارة بين البلدين ، وقد طلبت تنزانيا الاستفادة من الخبرة المصرية في مجال إنشاء وإدارة المناطق الحرة ، وقد تم بالفعل تسيير الخط الملاحى عام ١٩٩٩.

### **الاتفاقيات و البروتوكولات بين مصر و تنزانيا:**

--تم التوقيع على اتفاقية إنشاء مجلس أعمال مصري /تنزاني مشترك في دار السلام بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠ بين جمعية رجال الأعمال المصريين و غرفة التجارة و الصناعة والزراعة التنزانية .

--التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي في القاهرة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٨، تمهيدا للتوقيع النهائي عليها بعد انتهاء الإجراءات القانونية في كلا البلدين .

--توقيع اتفاق إنشاء الشعبة المشتركة المصرية /التنزانية بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٣ بدار السلام .

--توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي و الفني بتاريخ ١٩٩٧ /٤/٣٠ بأروشا\_تنزانيا ويسرى لمدة خمس سنوات.

--تم التوقيع على اتفاق التعاون بين الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية و غرفة التجارة و الصناعة و الزراعة التنزانية بتاريخ ١٩٩٧/٧/٤ بدار السلام ، ونص على تبادل

المعلومات التجارية بين الغرف و تشجيع الاشتراك في المعارض الدولية التي تقام بكل من البلدين .

--التوقيع على اتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي و الفني و العلمي والثقافي في القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١١ و نص على أن تعقد اللجنة اجتماعاتها مره كل عامان .

--توقيع على اتفاق تشجيع و حماية الاستثمارات بتاريخ ١٩٩٧/٤/٣٠ و يسرى لمدة عشرة سنوات .

--التوقيع على اتفاق التجارة في دار السلام بتاريخ ١٩٧٧/٨/٣ . و نص على أن تتم المعاملات التجارية بين البلدين بالعملات الحرة ، وتبادل شرط الدولة الأولى بالرعاية . وفي أبريل من عام ١٩٧٧ و أثناء انعقاد الدورة الثانية للجنة المشتركة بين البلدين تم الاتفاق على إدخال بعض التعديلات على الاتفاق ، و التي ما زالت محل دراسة من الطرفين.

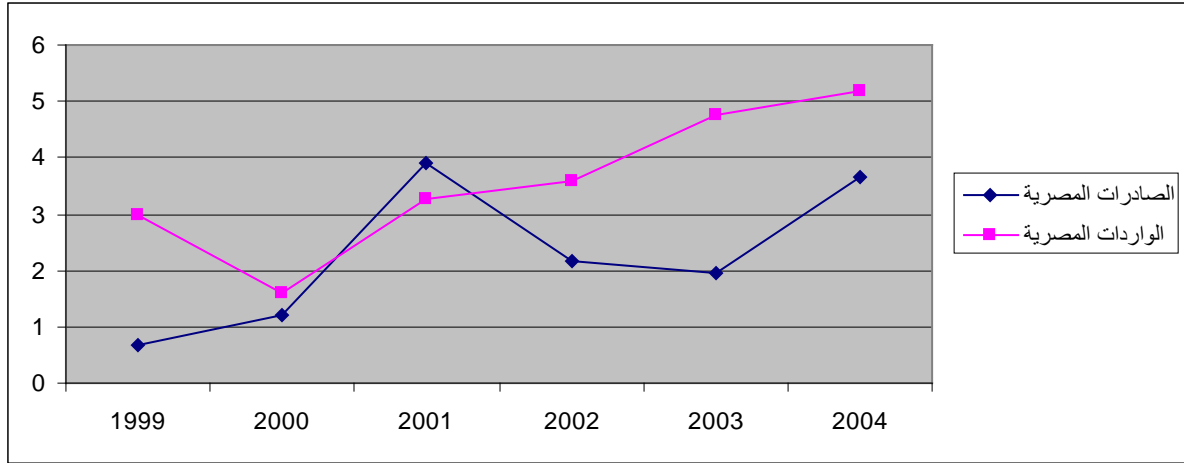
### العلاقات التجارية بين البلدين :

الجدول التالي يوضح الميزان التجاري بين مصر و تنزانيا  
خلال الفترة من ١٩٩٩ الى النصف الاول من عام ٢٠٠٥  
(القيمة بالمليون دولار)

يناير - يونيو ٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٤,٣٣	٣,٦٧	٣,٣٨	٢,١٧	٣,٩١	١,٢١	٠,٦٧	الصادرات المصرية
٠	٥,٢٠	٥,٩٢	٣,٥٧	٣,٢٨	١,٥٨	٢,٩٨	الواردات المصرية
٤,٣٣	٨,٨٧	٩,٣	٥,٧٤	٧,١٩	٢,٧٩	٣,٦٥	حجم التجارة
٤,٣٣	١,٥٣-	- ٢,٥٤	١,٤-	- ٠,٦٣	٠,٣٧-	٢,٣١-	الميزان التجاري

المصدر : الجهاز المركزي للتعينة العامة و الإحصاء

الرسم البياني التالي يوضح الصادرات و الواردات المصرية من تنزانيا



### أهم الصادرات المصرية إلى الأسواق التنزانية :

تتمثل أهم الصادرات في الأحذية و منتجات البلاستيك و السيراميك و الأدوات الصحية و الأدوية و المنتجات المعدنية من أواني الطهي المصنوعة من الألومنيوم ومولدات الكهرباء و السجاد و المنظفات و المساحيق و الأجهزة الكهربائية و الملابس و المنتجات الغذائية.

### الجدول التالي يوضح تفصيلي الصادرات المصرية إلى دولة تنزانيا في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤

البيان / العام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	يناير- يونيو ٢٠٠٥
أرز مبيض	٠,٤٢	٢,٦١	٠,٣٢	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٥٨
خلاصات ومركزات شاي	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٨٨	٠,٠٠
أدوية للطب البشري	٠,٢٤	٠,٣٢	٠,٢١	٠,١٨	٠,٢٣	٠,١٤
أسمنت بورتلاند	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٨١	٠,١٠	٠,٠٢
كحول الاثيل	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٢٣	٠,٢١
أسمدة و مخاليط نيتروجينية	٠,٢١	٠,٠٠	٠,٠٤	٠,١١	٠,٢٢	٠,٠٨
شموع ومنتجات مماثلة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٥	٠,١١	٠,٣٧	٠
قضبان من حديد	٠,٠١	٠,٠١	٠,١٣	٠,٥٩	٠,٢٠	٠,٣٨
بيض للتفريخ بقشره	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,١٢	٠,١
محضرات صناعات كيماوية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٣	٠,١٢	٠,٠١

٠,٧٢	٠,٠٦	٠,٨٢	٠,٤٦	٠,٠٥	٠,٠٠	فوط وحفاضات مبطنة للأطفال
٠,٠٠	٠,٠٩	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	ديوك ودجاجات
٠,١	٠,٠٨	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	صابون تواليت
٠,٠٠	٠,٠٧	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	غراء محضر وغيره
٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٠	بلاط ومكعبات من خزف- سيراميك
٠,١	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,١١	٠,٠٩	٠,٠٠	محضرات تنظيف
٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠٠	٠,٠١	بياضات للأسرة من قطن
٠,٠٠	٠,٠٦	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	لقاحات الطب البيطري
٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٠	٠,٠٧	٠,٠٢		مصنوعات سكرية بدون
٠,٧٥	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٦٨	٠,٧٧	٠,٣١	سلع أخرى
٤,٣٣	٣,٦٧	٣,٣٨	٢,١٧	٣,٩١	١,٢١	إجمالي الصادرات

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء

أهم الواردات المصرية من أسواق تنزانيا :  
تتمثل الواردات المصرية من تنزانيا في التبغ و العدس و جلود الأبقار و الشاي والزنك  
الخام.

السلعة / العام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
تمباك وورق تبغ	٠,٧١	٠,٢٤	٠,٥٢	١,٥٧	٢,١١
اسماك أخرى مجمده	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٧٨	١,٠٨
شاي اسود مخمر	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١,١٨	١,٠٣
نخاله بقول	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠		٠,٤٠
نخاله ارز	٠,٠٠	٠,١٩	٠,٠٠	٠,٢٧	٠,٣٦
نخاله قمح	٠,٣١	٠,٩٢	١,٨٠	٠,٨٣	٠,٠٧
مواد دابغة عضوية تركيبية	٠,١١	٠,٠٤	٠,٣٩	٠,٢٠	٠,٠٤
صفائح خشب للتلبيس	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٤

٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	بن غير منزوع الكافين
٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,١١	جلود وصلال
٠,٠٠	٠,١١	٠,٠٦	٠,٠٠	٠,٠٠	اناناس محضر او محفوظ
٠,٠٠	٠,٥٢	٠,١٠	٠,٣٧	٠,٠٠	نخاله ذره
٠,٠٠	٠,٢٨	٠,٣٠	٠,٠٨	٠,٠٠	اطارات خارجية لسيارات
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٢٢	٠,٠٠	كاثودات باقطاب من نحاس
٠,٠٣	٠,١٧	٠,٤	٠,٢٣	٠,٣٣	سلع أخرى
٥,٢٠	٥,٩٢	٣,٥٧	٣,٢٨	١,٥٨	<b>الإجمالي</b>

\*\* الجدير بالذكر أنه لا توجد بيانات لأية واردات مصرية من تنزانيا في النصف الاول من عام ٢٠٠٥

و بالرغم من ضعف التبادل التجاري بين مصر و تنزانيا في الوقت الراهن إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تشير إلى إمكانية تنشيط الصادرات المصرية إلى تنزانيا و زيادة حجم تلك الصادرات و من ثم فإن عقد اتفاق منطقة تجارة حرة مع تنزانيا من شأنه ان يكون في صالح البلدين.

### الأسباب التي تدعو للتوجه للسوق التنزاني:

في إطار التوجه المصري في الوقت الراهن لتنشيط التبادل التجاري مع أقطاب القارة الأفريقية تتوجه مصر نحو تنزانيا حيث الإمكانيات الواعدة لتعزيز و تنشيط التبادل التجاري وذلك للأسباب التالية:

- تقوم تنزانيا بالاعتماد على استيراد العديد من السلع وخاصة الصناعية حيث تقتصر الصناعة في تنزانيا على تصنيع المنتجات الزراعية و السلع الاستهلاكية الخفيفة بالإضافة إلى إن إنتاج السلع الزراعية بها غير مستقر بسبب الفيضانات التي تعد من الأخطار الطبيعية التي تتعرض لها البلاد والتي تصيب الهضبة الوسطى خلال موسم المطر ، كما تتعرض البلاد للجفاف الذي يؤثر على القطاع الزراعي بشكل كبير و تقوم تنزانيا باستيراد احتياجاتها اليومية من السلع الضرورية مما يمثل إمكانية لتنشيط صادرات مصر من السلع الصناعية والزراعية إليها .

- من أهم أسباب التي تدعو للتوجه لتنزانيا هو إمكانية اتخاذها كمركز لانطلاق الصادرات المصرية إلى شرق القارة الأفريقية وخاصة إلى الدول الحبيسة حيث أن هناك شبكة نقل برية قوية تربط تنزانيا بالعديد من الدول الحبيسة المجاورة ومنها زامبيا ومن ثم فإن تنشيط التبادل التجاري بين مصر وبعض الدول الحبيسة في شرق أفريقيا ممكن أن يتم من خلالها حيث يمكن تعزيز الخط الملاحي بين مصر و تنزانيا لنقل السلع إليها ثم النقل براً عبر خطوط السكك الحديدية إلى تلك الدول، كما ترتبط تنزانيا بالعديد من الدول عن طريق البحيرات.
- هناك العديد من الإصلاحات التي حدثت في الآونة الأخيرة في تنزانيا وخاصة في القطاع المصرفي حيث حدث ارتفاع في معدل القطاع الخاص وازدياد استثماراته.
- إمكانية تعزيز النقل البحري إلى تنزانيا عبر البحر الأحمر بما يوفر وسائل نقل منخفضة التكلفة.